مجلة إشكالات في اللغة والأدب | مجلد: 11 عدد: 4 السنة: 2022
ص: 70 - 89 | E ISSN: 2600-6634 / ISSN:2335-1586

التحويل باستبدال التراكيب في موضع الاسم بدون واسطة في صحيح البخاري

transformation by replacing insertion of linguistic structures in place of noun without medium in Sahih Bukhari

أ. سعيد بن محاد البرعمي[1] * / د. زاهر الداودي[2]

Said bin Mahad Al Bar'ami [1] / Dr. Zaher AL Dawoudi [2]

جامعة السلطان قابوس- مسقط- سلطنة عمان

Sultan Qaboos University- Muscat- Sultanate of Oman

s99868@student.squ.edu.om[1] / zaher@squ.edu.om[2] /

تاريخ الإرسال: 2022/08/02	تاريخ القبول: 2022/11/15	تاريخ النشر: 2022/12/02

ملخص البحث

قد يتغير النظام اللغوي في حالات معينة؛ فيحل العامل في موضع المعمول؛ فتخرج الجملة من هيئتها الأصلية إلى الهيئة الفرعية، وهو ما يسمى بالتفريع أو التحويل. وسنسعى في هذا البحث إلى دراسة الجمل التي خرجت عن هيئتها الأصلية المكونة من عامل ومعمول إلى هيئة محولة باستبدال العامل في موضع المعمول، من خلال إدراج التراكيب في موضع الاسم من دون واسطة في مجموعة من الأحاديث في صحيح البخاري، ودراستنا ستشمل ثلاثة عناصر وهي: التركيب، والدلالة، والتخاطب؛ إذ سنقوم برد التراكيب إلى بنياتها الأصلية، ثم سنقوم باستكناه ما أدّاه هذا التحويل، دلاليًا، وتخاطبيًا، في الجملة.

الكلمات المفاتيح: التحويل، التحويل بالاستبدال، التركيب، الدلالة، صحيح البخاري.

Abstract :

The linguistic order in certain cases may change, as a result The Operator Will substitutes the operative, sentence will be ultimate from its original form to sub - form, which called transformation.

In this research we shall try to study the sentences that diverted from its original form that comprises of operator and operative by replacement the operator in place of the operative through insertion of linguistic structures in place of noun without medium in number of sayings of prophet Muhammad in Sahih Bukhari.

* أ. سعيد بن محاد البرعمي: s99868@student.squ.edu.om

Our study shall include these elements: linguistic- structure, linguistic - connotation, and conversation.

We shall reverse the structures to their original forms, and we shall assess how this transformation affected the sentence linguistically, connotationally, and conversationally.

Key words: transformation, transformation by replacement, structure, significance, Sahih Bukhari.

1-: مقدمة:

تبلورت إشكالية بحثنا الموسوم بعنوان: "التحويل باستبدال التراكيب في موضع الاسم بدون واسطة في صحيح البخاري " عبر أسئلة ثلاثة هي:

ما التوجيهات النحوية واللسانية للبنى التركيبية المحولة بالاستبدال في موضع الاسم بدون واسطة في صحيح البخاري؟

أكان للسياقين اللغوي، وغير اللغوي (المقام) للبنى التركيبية المحولة بالاستبدال في صحيح البخاري أهمية واضحة في تبيان دلالاتها؟

هل لعناصر التحويل بالاستبدال في البنى التركيبية في الأحاديث النبوية أثر تخاطبي على الخطاب، وإلى أي مدى تتضافر عناصر التحويل فيما بينها وبين السياقين اللفظي والحالي لتحقيق هذا التخاطب[1]؟

وسنسعى في هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الوقوف على البنى الأصلية للبنى التركيبية المحولة بالاستبدال في موضع الاسم بدون واسطة واستكناه الدلالات التي أدّاها التحويل في مجموعة من أحاديث صحيح البخاري.

- الوصول إلى إبراز التوجيه النحوي واللساني للبنى التركيبية المحولة باستبدال التراكيب في موضع الاسم بدون واسطة في الأحاديث المدروسة.

- إبراز تأثير السياقين اللغوي وغير اللغوي في حدوث التحويل في البنى التركيبية في الأحاديث النبوية.

- دراسة الأثر التخاطبي الذي أدّاه التحويل في الخطاب بين المتكلم والمخاطب في الجمل المحولة في الأحاديث المدروسة.

2-: تمهيد:

لا يخلو نظام الجملة في العربية من العامل سواء أكان ملفوظًا مثلما يحدث في الجملة الفعلية، التي يكون فيها الفعل هو العامل، أو غير ملفوظ، ويمثله الابتداء في الجملة الاسمية؛ وعليه فالفعل عامل والفاعل معمول أول، والمفعول به معمول ثان، والابتداء عامل، والمبتدأ معمول أول، والخبر معمول ثان. والأمر ذاته ينطبق على العناصر الزائدة، على نواة الجملة، أو ما يسمى بالعناصر المتمة، أو المخصصة من قبيل: الحال، والمفاعيل، والتوابع، والمجرورات وغيرها، فإنها تقع تحت سيطرة العامل وجميعها معمولة بوجوده[2]؛ مما يقتضي أن تكون اسمًا صريحًا حالها كحال العناصر الأصلية.

ولكن هذا النظام قد يتغير في حالات معينة، فيحل العامل في موضع المعمول؛ فتخرج هذه العناصر من هيئتها الأصلية إلى الهيئة الفرعية، وهو ما يسمى بالتفريع أو التحويل. وقد سمى عبد الرحمن الحاج صالح هذه العملية إدراجًا، وإدخالا، وإيقاعًا للتراكيب في موضع الاسم. وعدّ هذا الإدراج من ظواهر الإطالة في اللغة[3]، كما أدخله في إطار التحويل بالزيادة. لكنه في الحقيقة تحويل بالاستبدال[4]، يطرأ على البنية الموضعية للجملة النواة على نوعين، الأول: استبدال بدون واسطة؛ إذا وقع التركيب مباشرة في موضع الاسم، والثاني: استبدال بواسطة؛ إذ حل التركيب في موضع الاسم بواسطة حروف تربط بين التركيب المدرَج وموضع الإدراج. وإنما يلجأ مستعمل اللغة إلى هذا التفريع اللغوي من أجل إيصال معانٍ لا يستطيع إيصالها باستخدام اللغة في إطارها الأصلي.

ومن أشهر الدلالات التي يؤديها الفعل الدلالة الزمنية. وهذا ما ذكره سيبويه في كتابه عند تعريفه للفعل: "وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومِكُث وحُمِدَ. وأما بناء ما لم يقع، فإنّه قولك آمِرًا: اذهَب واقتُلْ واضرِبْ، ومخبرًا: يَقْتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ. وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أخبرتَ"[5]. وهنا يتضح أن سيبويه قد حدد أزمنة الأفعال وجعل لكل حدث زمن يقع فيه. كما فرق النحاة بين الاسم والفعل من خلال الدلالة الزمانية؛ من نحو ما قرره ابن السراج من دلالة الفعل على زمان ومعنى، بينما يدل الاسم على معنى فقط[6] .

ولكن ليست الأفعال وحدها التي تدل على الزمن، فقد تحمل المصادر والمشتقات دلالات زمنية يحددها سياق الكلام. وهو ما يجعل دلالة الزمن ليست الدلالة الوحيدة التي يمكن أن تكون سببًا في الاستبدال؛ لذا قرر النحاة واللغويون دلالة أخرى تفرق بين الاسم والفعل، وهي الثبوت والتجدد كما يقول الجرجاني: "وبيانُه، أنَّ موضوعَ الاسم على أن يُثْبَتَ به المعنى للشيءِ من غيرِ أن يَقتَضي تجدُّده شيئًا

بعْدَ شيء. وأما الفعلُ فموضوعُه على أنه يقتضي تَجَدُّدَ المعنى المُثْبَت به شيئًا بعْدَ شيء". فإذا قلتَ: "زيدٌ منطلقٌ"، فقد أَثبتَّ الانطلاقَ فعْلاً له، من غيرِ أن تجعلَه يَتجدَّد ويَحْدُثُ منه شيئًا فشيئًا، بل يكونُ المعنى فيه كالمعنى في قولك: "زيد طويل"، و"عمرو قصير". فكما لا تقصد ههنا إلى أن تَجعل الطولَ أو القِصَر يتجدَّد ويَحدثُ، بل تَوجِبُهما وتُثْبِتُهما فقط، وتَقْضي بوجودِهما على الإطلاقِ، كذلك لا تتعرَّضُ في قولك: "زيدٌ منطلقٌ" لأكْثَرَ مِن إثباتِهِ لِزَيد. وأمَّا الفعلُ، فإنهُ يُقْصَدُ فيه إلى ذلك، فإذا قلتَ: "زيدٌ ها هو ذا يَنْطلقُ"، فقد زَعمْتَ أنَّ الانطلاقَ يقعُ منه جُزءًا فجزءًا، وجعلْتَهُ يُزاوله ويُزَجِّيه. وإنْ شئتَ أن تُحِسَّ الفرْقَ بينهما مِنْ حيثُ يَلْطُفُ، فتأملْ هذا البيت:

لا يأْلَفُ الدِّرْهَمُ المِضْرُوبُ خِرقَتَنا، ... لكِنْ يَمُرُّ عليها وهو منطلق"[7].

تنحصر المواضع التي يحدث فيها استبدال التركيب في موضع الاسم، بدون واسطة، في ستة مواضع، بحسب ما أورده صاحب الكتاب[8]. وقد فسر الرماني هذه المواضع فقال: "والموقع الذي هو للاسم ويصلح فيه الفعل على ستة أوجه موقع: المبتدأ، وموقع خبر المبتدأ، وموقع المفعول الذي يصلح لما فيه الفائدة، وموقع الصفة، وموقع الحال، وموقع المضاف إليه"[9]. والمقصود بموضع المبتدأ هو حالة الابتداء التي هي عامل المبتدأ. إذًا فاستبدال الفعل في موضع الابتداء يقصد به ما يدخل في هذا الموضع من حروف وأسماء عاملة كالنواسخ وأسماء الأفعال؛ وعليه لا يمكن أن يحل الفعل في موضع معمول الابتداء وهو المبتدأ، كما لا يمكنه أن يقع في موضع يعمل فيه عامل الاسم كموضعي الفاعل والمعمول الثاني الذي هو المفعول به[10]. وكذلك لا يقع الفعل في موقع مخصصات النواة كالتمييز والمفاعيل الأخرى. والمواضع التي يحدث فيها استبدال التركيب في موضع الاسم بدون واسطة نلخصها في الآتي ذكره:

3-: استبدال التركيب في موضع خبر المبتدأ:

يمثل الخبر أو المبني على المبتدأ كما أسماه سيبويه المعمول الثاني للابتداء. وكما ذكرنا فإنَّ المعمول يكون اسمًا؛ وهذا هو الأصل في النظام اللغوي الذي قد يحدث فيه تحويل؛ فيحل الفعل في موضع خبر المبتدأ، من نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى"[11]. فقد طرأ تحويلٌ بالاستبدال في الخبر (يدخلون الجنة) وبنيته الأصلية (داخلون). فحل التركيب الفعلي في موضع المعمول الثاني للابتداء وهو الخبر، الذي من المفروض أن يكون اسمًا. فما الذي أدّاه هذا الاستبدال في موضع الاسم؟

وللإجابة على هذا السؤال لا بدَّ من النظر إلى دلالة البنية الأصلية قبل التحويل، وهي (كل أمتي داخلو الجنة) فاسم الفاعل (داخلون) يدل على حدث دخول الجنة دون تحديد زمن حصوله. ومن المعلوم

أن دخول الجنة حدث مستقبلي يحدث بعد موت الانسان، ثم بعثه، فحسابه؛ فيكون جزاء لأعماله الصالحة قبل موته. فكان من المناسب العدول عن استخدام البنية الأصلية للخبر إلى الفعل المضارع (يدخلون) للدلالة على الاستقبال. كما أفاد التحويل بزيادة أداة الاستثناء والحصر (إِلَّا مَنْ أَبَى) وما تبعها على التوكيد على أنّ عدم دخول الجنة أمر يحدث باختيار الشخص، وهذا ما وضحه سياق الحديث بقوله صلة الله عليه وسلم: "مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى". والمقصود أن أمة الدعوة يدخلون الجنة إلّا من أبى وهو الكافر وفي هذه الحالة يكون الاستثناء منقطعا، وقيل المقصود أنّ أمة الاجابة يدخلون الجنة إلا من أبى وهو العاصي؛ وعليه فالاستثناء متّصلٌ، والهدف منه الزجر والتغليظ[12]. وأيًّا كان المقصود؛ فإن دخول الجنة والنار لا يكون إلا بعد قيام الساعة التي هي ركن من أركان الإيمان المسلّم بحدوثه مستقبلا، وكما تبزر فائدة أخرى للتحويل باستبدال الفعل المضارع في موضع المعمول الثاني؛ إذ يستقر في ذهن كل من سمع هذا الخطاب أنّ العمل لابد أن يكون مستمرًّا من أجل الوصول إلى هذه النهاية السعيدة، فلا بُدَّ من استمرار الطاعة إلى أن يحين الأجل.

ومن أمثلة استبدال الفعل في موضع خبر المبتدأ، قوله عليه الصلاة والسلام لسعد بن معاذ في قضية الحكم على بني قريظة: "هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِكَ"[13]. ومن المعلوم، أنَّ تولية النبي صلى الله عليه وسلم لسعد بالحكم على بني قريظة كانت بناء على طلبهم، بعد الحصار الذي فرضه المسلمون عليهم، لإخلالهم باتفاقهم مع النبي صلى الله عليه وسلم، ودعمهم للمشركين في معركة الأحزاب. فالحديث قوامه جملة اسمية محولة بالاستبدال في الخبر (نزلوا)، والذي بنيته الأصلية (نازلون)، كما حولت الجملة أيضًا بزيادة الجار والمجرور لتخصيص الفعل (نزلوا)، فالبنية الأصلية للجملة هي: (هؤلاء نازلون).

فما الذي أفاده استبدال الفعل الماضي باسم الفاعل؟ نقول لم يكن استبدال الفعل الماضي في موقع الخبر اعتباطيا، أو لمجرد الترف اللغوي، وقد وجّه سياق المقام النبيَّ صلى الله عليه وسلم إلى استعمال الاستبدال، فقوله (هَؤُلَاءِ نَزَلُوا)، جاء بناء على طلبهم. وقد أدّى التحويل معنًى مهمًّا؛ وهو المضي، كما دلّ سياق الحال على استمرار الطلب، أي: طلب النزول، فلو قال (نازلون) لكان المقصود مطلق الزمن دون تقييد، أو تجدد. ولو قال ينزلون لدلّ على حدث مستقبلي قد يحدث وقد لا يُقبل به فلا يحدث. لذا كان الفعل الماضي هو الأنسب للاستعمال فدلّ على أن النزول قد وقع منهم بإجماع وقبول ومستمر إلى اللحظة التي سيُحكم بها عليهم لأنهم لم يطلبوا تغيير الحكم. ويستفاد تخاطبيًّا من هذا الخطاب أنّ حكم المحكِّم يلزم القبول به من قبل المتخاصمين، سواء كان في أمور الحرب أو غيرها.

4-: استبدال التركيب في موضع خبر الناسخ:

تدخل النواسخ على الجملة الاسمية في موضع الابتداء، فتعمل على إحداث تغييرات في الشكل والمعنى، مع بقاء المعمولين على هيئتهما النوعية. ولكن قد يحدث تغيير بالاستبدال، في موقع المعمول الثاني للفعل الناسخ؛ بغية إحداث دلالات جديدة، لا يؤديها وجود المعمول على أصله. وقد سُجلت تحويلات كثيرة باستبدال الفعل في موضع خبر هذه النواسخ في الصحيح، على النحو الآتي:

4-1: الاستبدال في موضع خبر إنّ:

ورد الاستبدال في موضع خبر إنّ في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، فمنها قوله: "إِنَّ الشَّمْسَ تَدْنُو يَوْمَ القِيَامَةِ، حَتَّى يَبْلُغَ العَرَقُ نِصْفَ الأُذُنِ (...)"[14]. لقد حولت الجملة الاسمية (إنّ الشمس تدنو يوم القيامة) بثلاثة تحويلات: الأول: بزيادة حرف التوكيد والنصب (إنّ) لتوكيد الخبر، وهو دنو الشمس يوم القيامة. والثاني: باستبدال الفعل المضارع في موضع خبر (إنّ). والثالث: بزيادة المفعول فيه ظرف الزمان (يوم القيامة) لتخصيص وقت الخبر؛ وعليه فالبنية الأصلية لهذه للجملة هي: (الشمسُ دانيةٌ). والبنية الأصلية لا بد أن تكون على الترتيب الأصلي لنظرية العامل العربية في الجملة الاسمية، فيكون الابتداء هو العامل في المعمولين الأول والثاني (المبتدأ والخبر)، اللذان يجب أن يكونا اسمين صريحين[15].

فهل يمكن أن يؤدي هذا الأصل المعنى المراد؟ نقول لا يمكن ذلك، فالشمس المقصودة غير معلوم وقتها، فكان لابد من تخصيص وقت حدوثها من خلال التحويل بزيادة ظرف الزمان والمضاف إليه (يوم القيامة)، فيصبح الكلام (الشمس دانية يوم القيامة). وقدد حدد سياق الحال وهو الحديث عن حدث مستقبلي لم يحدث، وهو يوم القيامة، فجاء استعمال الفعل (المضارع) الدال على الاستقبال، وهذا لا يؤديه الاسم (دانية) الذي يعطي للحدث بعدا زمنيا ثابتا؛ وهو ما لا يناسب حدث يوم القيامة المستقبلي، وهذا ما يفسر عدول اللغة إلى الاستبدال في موقع المعمول الثاني (الخبر) من خلال استبدال الفعل المضارع (تدنو) للدلالة على الاستقبال، فتصبح الجملة (الشمس تدنو يوم القيامة).

وأخيرًا كان لابد من تأكيد هذا الخبر الغيبي القطعي الحدوث والذي يُعدّ الإيمان به من أصول العقيدة. وهذا ما أداه التحويل بزيادة حرف التوكيد والنصب (إنّ) في موضع الابتداء. فأكّد مضمون الخبر وأزال الشك والتردد في تصديقه. ولكن هل الدور الذي أداه الاستبدال في موضع خبر إنّ هو الاستقبال لا غير؟ نقول إنَّ المعنى الذي أداه الفعل مقرونًا بمفهوم القرينة الزمانية (يوم القيامة) هو الاستقبال. ولكن هناك معنًى آخر أداه الفعل المضارع (يدنو) يفهم من سياق المعنى الذي أضافه التحويل بزيادة ظرف الغاية

المكانية (حتى)، وهو استمرار حركة الدنو. ويؤكد هذا المعنى أيضًا ما أخرجه مسلم من حديث المقداد: "أنَّ الشمس تدنو حتى تصير من الناس قدر ميل"[16]. وحركة دنو الشمس شيئا فشيئًا من الرؤوس؛ مما يؤدي إلى تصبب العرق حركة بانورامية متصورة لا يؤديها الاسم أو الفعل الماضي.

وقد يحمل استبدال الفعل في موضع خبر إنّ معنى التجدد والتزامن مع وقوع حدث آخر من نحو قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ"[17]. فالحديث اعترت بنيته الأصلية (الميت معذَّبٌ) تحويلات عدة غيرت المعنى، وهي: زيادة حرف التوكيد والنصب (إنّ) في موضع العامل، وزيادة (لام الابتداء) وزحلقتها إلى موضع المعمول الثاني، واستبدال الفعل المضارع بالاسم الصريح في موضع المعمول الثاني (يعذب)، وزيادة الجار والمجرور والمضاف إليه بعد المعمول الثاني لتخصيصه (ببكاء أهله عليه).

وبناء على ما تقدم من شرح للتحويلات التي أصابت بنية الجملة الأصلية؛ تتضح لنا الدلالات التي أراد الخطاب النبوي إيصالها. وهي: توكيد مضمون الخبر من خلال زيادة مؤكدين هما العامل اللفظي (إنّ)، ولام الابتداء المزحلقة، وتقييد الخبر وتخصيصه من خلال زيادة الجار والمجرور والمضاف إليه (ببكاء أهله عليه). وقد أدىّ سياق المقام دورًا مهمًا في حدوث التحويل، فالموت، والبكاء حدثان متجددان؛ لذا جاء التحويل باستبدال الفعل المضارع (يُعذَّب) في موضع الخبر للدلالة على الاستقبال والتزامن؛ إذ العذاب حدث متجدد، ولكنه متزامن مع حدث آخر وهذا ما لا يؤديه استعمال اسم المفعول الذي يدل على ثبات العذاب، فالتزامن بين حدثين هما: العذاب والبكاء، فمع البكاء يكون التعذيب. ومن الجدير ذكره أن ثمة اختلافات كثيرة في تفسير معنى الحديث. فذهب فريق إلى أنَّ العذاب يحصل لمن وصّى بالبكاء عليه، وفريق قال بحصول العذاب بسبب بكاء الأهل، وفريق ثالث قال بحصول العذاب للكافر في حال بكاء أهله عليه[18].

وأيًا كان المقصود فإن التجدد والتزامن واقع على كل حال. ويستفاد من هذه الجملة المحولة على المستوى التخاطبي أمرٌ تحذيريٌّ، فيُتجنب البكاء على الميت، حتى لا يعذب في قبره. وقد يأتي استبدال الفعل الماضي في موضع خبر إنّ فيؤدي معنى التحقق والثبوت نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي مَا وَسْوَسَتْ بِهِ صُدُورُهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكَلَّمْ"[19]. في الحديث تحويل بزيادة (إنّ) وتحويل باستبدال الفعل الماضي (تجاوز) في خبرها. والبنية الأصلية قبل وقوع الاستبدال هي: (اللهُ متجاوزٌ لي...). فما الذي أداه استبدال الفعل الماضي بالاسم في خبر إنّ؟ نقول إنّ المعنى الذي أدّاه استعمال الفعل الماضي في موضع المعمول الثاني بدلًا من الاسم الصريح هو تحقُّق التجاوز وثبوته إلى قيام الساعة،

فقد فرض سياق المقام حدوث الاستبدال في خبر إنّ، فعدم مؤاخذة الله عزّ وجلّ لإمة محمد صلى الله عليه وسلم على الوساوس أمر ثابت للأمة إلى قيام الساعة لأن الله عز وجل قد أقرّه للنبي في زمن ماضٍ من حياته صلى الله عليه وسلم، وهذا المعنى لا يؤديه استعمال اسم الفاعل (متجاوز) الذي يدل على مطلق الحدث دون تحديد لزمن تحقُّقه. ويؤدي الخطاب معانٍ تطمينية للعبد إذا علم أنّ الله لا يحاسبه على ما يدور في نفسه من وساوس، وهذا التطمين يورث الاستقرار الروحي، ويبعد تسلط الوساوس والأفكار السيئة.

4-2: الاستبدال في موضع خبر لعلّ:

قد يطرأ استبدال الفعل في موضع الاسم بدون واسطة في موضع خبر لعل من نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "لاَ يُشِيرُ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ بِالسِّلاَحِ، فَإِنَّهُ لاَ يَدْرِي، لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ، فَيَقَعُ فِي حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ". والشاهد في الجملة الاسمية (لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ)، التي اعترى بنيتها الأصلية (الشيطانُ نازغٌ) تحويلان بالزيادة وتحويل بالاستبدال. فجاء الاستبدال في موضع خبر المبتدأ (ينزغ) للدلالة على تجدد واستمرار نزغ الشيطان كلما قام الإنسان برفع السلاح. وقُيد المعنى من خلال زيادة الجار والمجرور (في يده) لتخصيص مكان النزغ. وهي اليد التي تقوم بالفعل، ومن الجدير ذكره أن الحديث بدأ بنهي عن إشهار السلاح، فكان لابد من تعليل هذا النهي؛ فلجأ الخطاب النبوي إلى التحويل بزيادة الحرف الناسخ (لعلّ) الذي دل على الإشفاق من حدوث نزغ الشيطان المستمر. ويمكننا القول إن زيادة (لعلّ) قد أفادت دلالتين هما التعليل والاشفاق. فنزغ الشيطان من الأمور المكروهة التي يُشفق من حدوثها، ونظيره الترجي ويكون للأمور المحمودة[20]. فقد جاء في التنزيل: {فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَّيِّناً لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى} [طه: 44]؛ فدلت زيادة (لعلَّ) على تعليل أمر الله لموسى وهارون بالقول اللين لفرعون رجاءً لحصول الهداية. لقد تناسب استبدال الفعل بالاسم في خبر لعل، في الحديث مع سياق المعنى العام، وهو النهي عن رفع السلاح؛ إذْ يسبب إشهاره إغراءً مستمرًا ومتجددًا من الشيطان للمشهِر بالضرب من غير شعور منه. فلو جاء الخبر بالاسم الصريح الدال على إثبات نزغ الشيطان دون تحديد استمراره وتجدده، لفهم أنه قد يحدث مرة ثم ينقطع، أو قد يحضر أحيانًا ويغيب أحيانًا أخرى. وما كان تعليل المنهي عنه مقنعًا للمتلقي. وربما يؤدي هذا إلى تهاون الناس في تلقي النهي خصوصًا ممن يقومون به على سبيل الدعابة؛ لغلبة ظنهم على أنَّ نزغات الشيطان تحصل في حالة الغضب فقط. ولما كان النزغ مستمرًا ومتجددًا في جميع حالات رفع السلاح، فإن الامتثال لهذا التوجيه النبوي أمر ضروري؛ لتجنب ما يترتب عليه من نتائج غير محمودة.

وقد تُحوَّل الجملة باستبدال الفعل الماضي في موضع خبر لعلّ، من نحو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر –رضي الله عنه– في حادثة التسريب التي قام بها الصحابي حاطب بن أبي بلتعة رضي الله: "لَعَلَّ اللَّهَ اطَّلَعَ إِلَى أَهْلِ بَدْرٍ؟ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ"[21]. فالجملة الاسمية (لَعَلَّ اللَّهَ اطَّلَعَ إِلَى أَهْلِ بَدْرٍ) محولة بزيادة (لعلّ) الناسخة، فكانت الجملة قبل دخولها (اللهُ مطلِّعٌ). كما حولت بزيادة مقيدات الجملة؛ لتخصيص المعنى، وهي الجار والمجرور والمضاف إليه (إلى أهلِ بدرٍ)، وحولت باستبدال الفعل الماضي (اطلّع) في موضع الخبر. وجاء رد النبي صلى الله عليه وسلم على عمر بهذه الصيغة؛ بناء على قبوله لتبرير حاطب، بينما لم يصدقه عمر واتهمه بالردة، فلجأ الخطاب النبوي إلى استعمال تحويلين:

الأول: بزيادة (لعلّ) للدلالة على وقوع الغفران، لكل من شهد بدرًا من المسلمين. ومعلوم أن الترجي والخوف من أظهر معاني لعل بحسب ما جاء في الكتاب[22]، إلا أنَّ ألفاظ الترجي في كلام الله وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام تكون للوقوع والتحقيق[23].

والثاني: فهو استبدال الفعل الماضي (اطلّع) في موضع خبر لعل، والذي بنيته الأصلية (مطّلِع) للدلالة على المضي. فحدث اطلاع الله لأهل بدر كان قبل هذه الحادثة، التي جاءت بعد موقعة بدر بست سنوات. فكافأ الله أهل بدر وغفر لهم ذنوبهم في حال خطئهم إذا تابوا. فالمغفرة تكون في الآخرة، وأمّا عقاب الدنيا، فقد يقع خصوصًا إذا كان متعلقًا بحد من الحدود مثلما حصل في حادثة الإفك؛ إذ أقام النبي صلى الله عليه وسلم الحد على مسطح بن أثاثة وكان قد شهد بدرًا[24]، فأدّى الاستبدال معنًى ما كان ليحصل لو جاء الخبر اسمًا صريحًا؛ إذ لدل على مطلق اطّلاع الله عز وجل على الأزمنة كلها. وليس المقصود الإخبار عن مطلق اطلاعه سبحانه وتعالى، وإنما المقصود هو الإخبار عن إطلاع قد وقع في الماضي، على أهل بدر ومغفرة سابقة لذنوبهم؛ بسبب إخلاصهم وإيمانهم الصادق. وإنّ مما يستقرُّ في الذهن عند سماع هذا الحديث، هو فضل أهل بدرٍ، ومكانتهم عند الله عز وجلّ، وهذا الأمر ينسحب على كل أعمال الجهاد في سبيل الله، ولا يعني هذا أنّهم لا يخطئون، وإنّما يوفقون إلى التوبة بعد الخطأ.

4–3: الاستبدال في موضع خبر كأنّ:

تحول الجملة المنسوخة باستبدال الفعل في موضع خبر (كأنّ) من نحو ما جاء في وصف أفعال وصفات النبي صلى الله عليه وسلم، كقول عائشة رضي الله عنها: " كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ الطِّيبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ"[25]. لقد احتوى هذا الحديث على تحويلات عدة، أهمها تحويل بزيادة (كأنّ) للتشبيه[26]، وحذف الضمير المنفصل (أنا) لدلالة ياء المخاطبة عليه، واستبدال الفعل

(أنظر) في موضع خبر كأنّ؛ وعليه فالبنية الأصلية تكون: (أنا ناظرةٌ). ومن ثم حولت الجملة بزيادة المخصصات بعد المعمول الثاني؛ لتقييد المعنى (إِلَى وَبِيصِ الطِّيبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ)، وهي: الجار والمجرور، والمضاف إليه، والجملة الاعتراضية، والنعت.

ولا شك أنّ سياق المقام قد حتّم ألا يكون الخبر على هيئته الأصلية. فالسيدة عائشة تصف بريق الطيب ولمعانه في مفرق رأس النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم، فلجأت إلى المبالغة في الخبر من خلال تمثيله بالفعل؛ فجاء استعمال (كأنّ) لتشبيه حالها الآن، وهي تخبر عن طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم بحالها عندما كانت تنظر إليه ساعة حدوثه، ومن ثم جاء استبدال الفعل المضارع (أنظر) في موضع الخبر للدلالة على شدة استحضارها لهذه الرؤية. فقد أدى استبدال الفعل المضارع الدلالة الزمنية الحالية للرؤية، ودلت زيادة (كأنّ) على قوة الشبه[27] بين الحالين، حالها وهي تنظر إلى لمعان الطيب، وحالها الآن وهي تخبر عن هذه الرؤية. ومن الجدير ذكره أنّ المستمع إلى هذا الخطاب التصويري، يستقرُّ في ذهنه جواز التطيّب قبل لبس الإحرام، وكذلك جواز المبالغة في التطيُّب، وهذا أمرٌ يدخل في الإطار التعليمي، أو التشريعي؛ لأنه جاء على صورة تصويرية، تجعل المتلّقي يتخيَّلُ المشهد مباشرة، وهذه لغةٌ خطابيةٌ راقية جدًّا، وظفتها السيدة عائشة من أجل إحداث الأثر التخاطبي بسهولة ويسر.

ومنه أيضًا ما رواه ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فقال:" كَانَ ذُو المِجَازِ، وَعُكَاظٌ مَتْجَرَ النَّاسِ فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ الإِسْلاَمُ كَأَنَّهُمْ كَرِهُوا ذَلِكَ، حَتَّى نَزَلَتْ: {لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ} [البقرة: 198] فِي مَوَاسِمِ الحَجِّ"[28]. وفي هذا الحديث وقع استبدال الفعل الماضي في موضع خبر (كأنّ) في جملة (كَأَنَّهُمْ كَرِهُوا ذَلِكَ)، والتي بنيتها الأصلية (هم كارهون)، فقد حُولّت بزيادة (كأنّ) للدلالة على تشبيه ترك الناس للتجارة في موسم الحج بالكُرْه، كما حُوّلت باستبدال الفعل الماضي (كرهوا) في موضع الخبر كارهون. والحديث جاء في سياق وصف حالة العرب التجارية في مواسم الحج في الجاهلية والإسلام؛ وهذا ما يفسر حدوث استبدال الفعل كرهوا في موضع الاسم (كارهون)، للدلالة على مُضِيِّ الكره أثناء امتناعهم عن التجارة قبل أن يأتي الإذن من الله عز وجل لهم. ويُفهم من هذا الحديث عدة أمور على الصعيد التخاطبي، لعلّ من أهمها شمولية رسالة الإسلام لكل مناحي الحياة، وكذلك شدة تحري المسلمين الأوائل للحلال في تعاملاتهم المالية.

4-4: الاستبدال في موضع خبر ليت:

ومن مواضع استبدال الفعل في موضع الاسم في الجملة المنسوخة بزيادة ليت ما روته عائشة رضي الله عنها أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال ذات ليلة: "لَيْتَ رَجُلًا صَالِحًا مِنْ أَصْحَابِي يَحْرُسُنِي

اللَّيْلَةَ"[29]. وبنيتها الأصلية: (الرجلُ حارسٌ)، وحُوِّلت بزيادة (ليت) للتمني، وزيادة النعت (صالحٌ)، والجار والمجرور (من أصحابي) لتقييد المعمول الأول وتخصيصه، وزيادة ظرف الزمان (الليلة) لتقييد زمن الحدث، وتحويل باستبدال الفعل المضارع (يَحْرُسُنِي) في موضع المعمول الثاني، وبنيته الأصلية (حارسٌ). وهنا يتضح دور السياقين اللفظي والحالي في حدوث التحويل باستبدال الفعل المضارع الدال على الحال، فزيادة (ليت) أفادت تمنّي حصول الخبر، وهو الحراسة الآنية في الليلة الحالية، والتي لا يناسبها استعمال اسم الفاعل الذي يدل على مطلق الزمن، بينما تم تخصيص زمن الحدث، من خلال وجود قرينة حالية وهي ظرف الزمان (الليلة)؛ فدل استبدال الفعل المضارع باسم الفاعل على زمن مخصوص وهو الزمن الحاضر. ويُبيِّنُ الخطاب للمتلقي مقدار ثقة النبي صلى الله عليه وسلم بأصحابه، وهذه الثقة تدلّ على أنّهم كانوا على قدر عالٍ من الكفاءة، والأمانة.

4-5: الاستبدال في موضع خبر كان:

تحول الجملة المنسوخة بزيادة كان باستبدال الفعل في موضع خبر كان؛ من أجل تأدية دلالة زمنية معينة لا يؤديها الاسم الصريح، ومنه ما جاء في حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: "كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يُفْرِغُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلاَثًا"[30]، وهنا يلاحظ أنَّ زيادة كان أفادت الزمن الماضي، بينما دل استبدال الفعل المضارع (يفرغ) في موضع خبرها الاستمرار والتجدد. بمعنى: أنه صار عادة. وهنا يشكل الاستبدال مع الزيادة دلالة الزمن الماضي المعتاد، وهي استمرار عادة إفراغ الماء على رأس النبي في أثناء الغسل، في الزمن الماضي المنقطع، والبنية الأصلية لهذه الجملة: (النبي مُفرِغٌ). وجاءت في القرآن بهذا المعنى في قوله تعالى: {وكان يأمر أهله بالصلاة} [مريم: 55]، أي: كان مستمرًا على ذلك، وقوله: {كانوا قليلا من الليل ما يهجعون} [الذاريات: 17]، أي هذه عادتهم[31]. وجاء في البرهان: "من هذا الباب الحكاية عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ كان يصوم وكنا نفعل، وهو عند أكثر الفقهاء والأصوليين يفيد الدوام، فإن عارضه ما يقتضي عدم الدوام مثل أن يروى كان يمسح مرة ثم نقل إنه يمسح ثلاثًا فهذا من باب تخصيص العموم وإن روي النفي والإثبات تعارضًا"[32]. وهذا يقودنا إلى الأثر التخاطبي الناتج عن هذا الخطاب، فإذا كانت هذه عادة النبي صلى الله عليه وسلم في غسله؛ فإنها تدخل في الإطار التشريعي، وتصبح أيضا عادةً يَتَمَثَّلَها المتلقي عند كل غسل.

ومن صور الاستبدال في خبر (كان) أيضًا قوله صلى الله عليه وسلم مخبرًا عن سبب تعذيب رجلين في قبريهما: "كَانَ أَحَدُهُمَا لاَ يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ، وَكَانَ الآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ"[33]. وهاتان الجملتان تفسران سبب العذاب، فهما مرتبطتان بجملة سابقة هي قوله صلى الله عليه وسلم: (يعذبان وما يعذبان

في كبيرة) وبنيتها الأصلية (هما معذبان). وهنا أيضًا يلاحظ استبدال الفعل المضارع في موضع الخبر للدلالة على الحال. فالجملة الأولى (كان أحدهما لا يستتر من بوله) بنيتها الأصلية (أحدٌ مستترٌ)، أي: أحد الشخصين فتم حذف الاسم وناب عنه الضمير(هما)، كما حولت بزيادة (لا)؛ لنفي الاستتار من البول، وزيادة الجار والمجرور والمضاف إليه (من بوله) للتخصيص. وزيادة (كان) للدلالة على المضي والانقطاع، وأخيرًا استبدال الفعل يستتر في موضع خبر كان للدلالة على الاستمرار والتجدد، أي: استمرار عدم الاستتار من البول في الزمن الماضي. وكذلك في الجملة الثانية (كان الاخر يمشي بالنميمة) التي بنيتها الأصلية (الآخر ماشٍ)، فأدى استبدال الفعل المضارع معنى الاستمرار في فعل هذه العادة في الزمن الماضي؛ وقد دلّ السياق العام للجملة المحولة إلى أثرٍ توجيهيٍّ يفهمه المتلقي من دون وجود ما يدل على الأمر أو النهي. فاستمرار النبي صلى الله عليه وسلم في فعل شيء في الزمن الماضي كما جاء في صفة وضوءه أو صلاته أو غيرها من العبادات أو المعاملات يوجب القيام به. وكذلك الاستمرار في عدم فعل بعض الأمور يوجب تركها، وأيضًا عندما يكون الاستمرار في فعل شيء ما سبب في حدوث أمر غير محمود؛ فهو في الحقيقة دعوة إلى تجنب هذا الفعل، كما جاء في حديث عذاب الرجلين في قبريهما؛ إذًا فالاستمرار والتجدد الذي أدّاه الاستبدال في خبر كان يوجب الاتّباع في الحديث الأول، ويوجب الامتناع في الحديث الثاني.

5-: استبدال التركيب في موضع الحال:

الحال من مخصصات الجملة التي يطالها التفريع فتخرج عن أصولها، فمن أمثلته قوله عليه الصلاة السلام: "هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَ يُعَلِّمُ النَّاسَ دِينَهُمْ"[34]. والشاهد في الجملة الفعلية (جاء يُعلِّم الناس دينهم) والذي بنيته الأصلية (جاء جبريل معلمًا الناس دينهم)، وقد طرأ على الجملة استبدال بالفعل المضارع (يعلِّم) في موضع الحال. فأدى الاستبدال دلالة تجدد التعليم من جبريل للمسلمين شيئًا بعد شيء؛ من خلال تجدد طرح الأسئلة على النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة يستمعون إلى السؤال والجواب. فسأل جبريل في البداية عن الإيمان ثم سأل عن الإسلام ثم عن الإحسان ثم عن الساعة. وهذا ما يفسر عدول الخطاب النبوي عن استعمال الاسم الصريح فلم يقل (جاء معلمًا) لأنَّ السؤال لم يكن واحدًا، بل تكرر أربع مرات. وقد دل السياق اللفظي للحديث على صورة جبريل وقت مجيئه؛ فبيّنَ أنّه جاء على هيئة رجلٍ، والهدف من مجيئه بهذه الصورة هو تعليم أمور الدين، والتعليم يقتضي التكرار والتجدّد؛ لذا كان مناسبًا جدًا استعمال الفعل المضارع لتبيان أن حال جبريل وقت مجيئه كان تعليميًّا صرفًا، وقد جاء في التنزيل: {وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ} [يوسف: 16]، فالمقصود هو صورة ما هم عليه من تجدد للبكاء

وقت المجيء[35]. وممّا يستفاد من هذا الحديث على المستوى التخاطبي عمومًا أهمية معرفة المسلم لأركان الإيمان والإسلام؛ لأنّ معرفتها من تمام الدين، فكان سؤال جبريل عنها بمثابة التأكيد على ضرورة تحقُّقها في القلوب والعقول.

ومن أمثلة التحويل باستبدال الفعل المضارع في موضع الحال: "خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَسْقِي وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ"[36]. فقد تم استبدال الفعل المضارع (يستسقي) في موقع الحال (مستسقيًا). والبنية الأصلية قبل الاستبدال: (خرج النبي صلى الله عليه وسلم مستسقيًا). فدلّ الحال على أنّ الخروج هدفه طلب السُّقيا، والخروج عملية ديناميكية فيها حركة وتجدُّد، وهذا يفسر حدوث الاستبدال في الحال، فحال خروج النبي للاستسقاء كان فيه حركة ومشي، وتجدد للدعاء والاستغفار من البداية إلى النهاية. وأما قوله: (وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ)؛ فدلّ على أن تحويل الرداء كان بعد وصول النبي إلى مكان الصلاة وليس في أثناء خروجه، والجملة معطوفة على جملة الحال، وبنيتها الأصلية (ومُحَوِّلًا رِدَاءَهُ). وهذا يعني أنّ الفعل المضارع جاء لوصف حال الخروج، بينما الفعل الماضي لوصف حال الوصول، فالخروج فيه حركة وتجدد، بينما الوصول فيه حالة من السكون؛ لذا لزم الوصول حالة واحدة وهي تحويل الرداء، ومن ثم الصلاة؛ فكان توظيف الاستبدال أبلغ للمعنى، وأقوى لإحداث الأثر في نفوس السامعين؛ ليدركوا أنّ الخروج للاستسقاء، وأعمال الاستسقاء حالين منفصلين، فالخروج فيه حركة واضطراب، بينما الأعمال فيها ثبات وسكون.

6-: استبدال التركيب في موضع النعت:

النعت من المخصصات التي يطالها الاستبدال، فقد يرد على هيئة جملة فعلية من نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ، يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ "[37]. في هذا الحديث تحويلان باستبدال الفعل المضارع في موضع النعت، الأول في الجملة الفعلية (يُوصِي) الواقعة نعتًا للمبتدأ المؤخر (شَيْءٌ)، وبنيتها الأصلية (لَهُ شَيْءٌ موصى فِيهِ)، والثاني في الجملة الفعلية (يَبِيتُ) الواقعة نعتا للمضاف إليه (امْرِئٍ)، وبنيتها الأصلية (امْرِئٍ... بائتٍ). لقد أدى التحويل بالاستبدال في هذا الحديث دلالة زمانية، وهي الحال والاستقبال، والتحويل فرضه سياق المقام؛ فقد وجّه السياق الحالي الخطاب نحو استعمال التحويل باستبدال الفعل المضارع في موضع النعت، وذلك لأنّ السياق يتحدث عن وضع قائم ينبغي التعامل معه، وهو وجود شيءٍ مستحقٍّ للوصية؛ لذا استعمل الخطاب الفعل المضارع في جملة النعت الأولى (يُوصِي) للدلالة على الحال، أي: حال كون هذا الشي مستحقٌ للوصية، وكذلك الأمر في الجملة الثانية (يَبِيتُ) فقد دلت على الحال والاستقبال معًا، فالمبيت لم يقع بعد، لذا جاء استبدال الفعل المضارع. ويستقر في ذهن المتلقي بعد سماع هذا الخطاب أهمية كتابة الوصية في أمور الدنيا،

ولاسيما كل ما فيه حقوق للناس؛ إبراءً للذمة بعد الموت؛ نظرًا لأنّ حقوق الناس واجبة السداد، ولا تبرء ذمة من عليه حق إلّا بسدادها، لذلك تكون الوصية مخرجًا له ليبرئ ذمته.

وأدّى استبدال الفعل المضارع دلالة التجدد والاستمرار من نحو قوله صلى الله عليه في وصف علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقد روى سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: "كَانَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، تَخَلَّفَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خَيْبَرَ، وَكَانَ رَمِدًا، فَقَالَ: أَنَا أَتَخَلَّفُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَحِقَ بِهِ، فَلَمَّا بِتْنَا اللَّيْلَةَ الَّتِي فُتِحَتْ قَالَ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا أَوْ لَيَأْخُذَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلٌ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، يُفْتَحُ عَلَيْهِ» فَنَحْنُ نَرْجُوهَا، فَقِيلَ: هَذَا عَلِيٌّ فَأَعْطَاهُ، فَفُتِحَ عَلَيْهِ"[38]. فجاء التركيب (يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ) في موضع النعت، وبنيته الأصلية (محبوبٌ من الله ورسوله). وقد وجّه سياق المقام إلى استعمال التحويل باستبدال الفعل المضارع (يحبّه) في موضع النعت (محبوبٌ)؛ لأنّ محبة الله ورسوله للعبد تكون مستمرة، ومتجددة، بخلاف محبة البشر التي تتغير بتغير الظروف والمواقف. وقد أدى الخطاب أثرًا تحفيزيًّا للصحابة رضي الله عنهم؛ فكان الجميع يمنّي النفس أنْ يكون هو المقصود بهذا الوصف، وهناك دلالة أخرى تُفهم من سياق الكلام، وهي: بيان مكانة عليٍّ رضي الله عنه في الإسلام؛ استحق بها محبة الله ورسوله.

7-: استبدال التركيب في موضع المضاف إليه:

يوظّف الاستبدال في موضع المضاف؛ ليؤدي دلالات محددة في السياق اللغوي. من نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "نَحْنُ نَازِلُونَ غَدًا بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الكُفْرِ"[39]. فالبنية التركيبية (تقاسموا على الكفر) واقعة في موقع المضاف إليه، وبنيتها الأصلية (قَسَمِهم على الكفر)، وقد طرأ عليها تحويلٌ باستبدال الفعل الماضي (تقاسموا) في موضع الاسم (قَسَم) للدلالة على زمن وقوع حدث التقاسم، أي: تعاهد الكفار على إخراج النبي صلى الله عليه وسلم. وهنا تتضح أهمية سياق المقام في حدوث التحويل بالاستبدال، فقد كان لاشتراك قريش وكنانة في هذا الحلف، دورٌ في استعمال الخطاب النبوي للفعل (تقاسموا) بدلًا من الاسم (قسم)، للدلالة على المشاركة في الفعل، وقد جاء في التنزيل الحكيم: {قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ} [النمل: 49]، وقد فُسِّرت بالحالفين وهم قوم صالح، وهم التسعة الرهط، هذا يعني أنّ أكثر من اثنين من الفاعلين اشتركوا في الفعل. كما يدلُّ استعمال الفعل الماضي دلالة زمنية ماضية وهو حدوث التقاسم في ذلك الموضع في زمن ماضٍ، مما يدل على أن عزمهم على العداوة قد وقع بالفعل، وهو ما يعطي مسوغا مقنعا للخروج إليهم ومحاربتهم معًا، أي: قريش وكنانة. وهذا ما لا يؤديه الاسم الصريح غير المقيد بدلالة زمنية، الذي يدل على مطلق الحدث. وقد أدّى السياق

العام للحديث أمورًا مهمةً على المستوى التخاطبي، لعلّ من أهمّها أنْ لا دوام لضعفٍ، ولا دوام لقوةٍ، وأنّ النصر والتمكين بيد الله سبحانه يؤيد به من يشاء.

ومن توظيف الاستبدال في موضع المضاف إليه أيضًا ما جاء في حديث ابن عباس الذي يخبر فيه عن جود النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان: "كَانَ أَجْوَدُ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ"[40]. فالبنية التركيبية (يلقاه جبريل) الواقعة موقع المضاف إليه محولة بالاستبدال، وبنيتها الأصلية (ملاقاته جبريل). ومن الملاحظ، أنَّ الراوي عدل عن استعمال الاسم الصريح (ملاقاة) في موضع المضاف إليه، واستعمل الفعل المضارع (يلقى)؛ للدلالة على التجدد والاستمرار في حدث الملاقاة بين الرسول صلى الله عليه وسلم وجبريل عليه السلام والتي تكون في رمضان من كل عام، ويكون فيها النبي صلى الله عليه وسلم في أعلى درجات الجود والكرم. وهذا يؤيد لجوء الراوي إلى استعمال الفعل المضارع، فلو قال (ملاقاة) لدل على عدم تكرار وقوعها وعدم تجددها كل عام. فعدم تكرار الشيء يقلل من أهميته، وتكرار التلاقي في رمضان يدل على أهمية هذا الشهر الفضيل، ومكانته إذ هو الشهر الوحيد الذي يلاقي فيه جبريل النبي صلى الله عليه وسلم في كل ليلة. كما يستفاد من هذا الاستبدال أن تجدد مواسم الخير مدعاة لتجدد الطاعات لتصل إلى أعلى مستوياتها، وهنا نجد أن المسلمين يكونون أجود في رمضان تأسيًا بالنبي الكريم صلى الله عليه وسلم.

ولعلَّ من الأهمية بمكان أن نبين الفرق بين استبدال الفعل المضارع والفعل الماضي من خلال حديث: "فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ حِينَ فَرَضَهَا، رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، فِي الحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ، وَزِيدَ فِي صَلَاةِ الحَضَرِ"[41]. فالتركيب (فَرَضَهَا) الذي يقع في موقع المضاف إليه طاله استبدال الفعل الماضي (فَرَضَ) محل المصدر (فَرْضِ) للدلالة على أن زمن حدوث الفعل وهو فرض الصلاة ركعتين، إنما وقع في الزمن الماضي في ليلة الاسراء. ولا شك أنّ السياق الحالي قد وجه الخطاب نحو الاستبدال باستعمال الفعل الماضي، فعائشة تخبر عن الصلاة حينما فرضت في حادثة الاسراء والمعراج، وقد دلت القرينة اللفظية (حين) مضافة إلى الفعل الماضي على مضي فترة الفرض، فقد أدّى تصدر الجملة بالفعل الماضي (فرض) استعمال ما يناسبه من الألفاظ، إذ لم يكن من المناسب القول (حين يفرضها). كما دلّ استعمال الاستبدال على تأكيد مُضي فرض الصلاة على ركعتين ركعتين في حادثة الاسراء والمعراج، والزيادة في الصلاة جاءت بعد الهجرة بعام؛ وعليه تتضح أهمية استبدال الفعل في موضع الاسم في المضاف إليه من خلال ما يؤديه من دلالة زمنية من نحو دلالته على التجدد من خلال الفعل المضارع، والمضي من خلال الفعل الماضي. وعلى الصعيد التخاطبي فإنّ السياق العام للحديث يرشد إلى أمر مهم، يتمثّلُ في مراعاة

أحوال الناس في أمور التشريع، وذلك في التدرُّج في زيادة صلاة الفرض عن ركعتين، وتثبيت صلاة السفر على ما كانت عليه.

8-: استبدال التركيب في موضع المفعول به:

قد يستبدال التركيب بدون واسطة في موضع المفعول من نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ، رَأَيْتُ النَّاسَ يُعْرَضُونَ عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُمُصٌ، مِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثُّدِيَّ، وَمِنْهَا مَا دُونَ ذَلِكَ، وَعُرِضَ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجُرُّهُ»"[42]. فقد وقع التركيب (يعرضون) في موضع المفعول به الثاني للفعل (رأيت)، وبنيته الأصلية (معروضين). وقد أفاد استبدال الفعل المضارع تجدد المعروض شيئًا بعد شيء بحيث يتم عرض الناس وعليهم قمص واحدًا تلو الآخر على النبي صلى الله عليه وسلم في حال منامه. ومن هنا تبرز ضرورة توظيف الاستبدال؛ إذ لو جاء المفعول به اسم على هيئته الأصلية؛ لدل على رؤيته للمعروض مرة واحدة دون تجدد واستمرار، وهذا يتنافى مع سياق الحديث. فقد ذكر النبي هيئاتٍ مختلفة لقمصان الناس المعروضة عليه، ومعلومٌ أنَّ العرض فيه حركة وتجدد، وهذا يفسر استخدام الخطاب للفعل المضارع للدلالة على تجدد المعروض، وتتابعه، لا ثباته، ويرشدنا هذا الخطاب إلى عظمِ إيمان عمر بن الخطّاب وكمال دينه.

ومنه أيضًا ما جاء في حديث عُقْبَةَ بْنِ الحَارِثِ: "أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةً لِأَبِي إِهَابِ بْنِ عُزَيْزٍ، فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتُ عُقْبَةَ، وَالَّتِي تَزَوَّجَ، فَقَالَ لَهَا عُقْبَةُ: مَا أَعْلَمُ أَنَّكِ أَرْضَعْتِنِي، وَلَا أَخْبَرْتِنِي، فَأَرْسَلَ إِلَى آلِ أَبِي إِهَابٍ يَسْأَلُهُمْ، فَقَالُوا: مَا عَلِمْنَا أَرْضَعَتْ صَاحِبَتَنَا، فَرَكِبَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ»، فَفَارَقَهَا وَنَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ "[43].

فالبنية التركيبية (أَرْضَعَتْ) واقعة موقع المفعول به للفعل (عَلِم) وبنيتها الأصلية (إِرْضَاعَ)، أي: (مَا عَلِمْنَا إِرْضَاعَ صَاحِبَتَنَا). ومن الملاحظ أن السياق الحالي، وهو عدم علم آل أبي إهاب بإرضاع المرأة لابنتهم في ذلك الوقت، قد حتّم استعمال الفعل الماضي (علمنا)، ومن ثم كان من المناسب العدول عن الاسم (إرضاع) إلى الفعل الماضي (أرضعت) تأكيدًا على عدم علمهم بهذا فيما مضى من الزمن، أي وقت تزويج ابنتهم لعقبة؛ إذ لو علموا ما زوجوها للذي رضعت معه؛ وعليه يتضّح أنّ سياق الحال ألجأ الخطاب إلى التحويل باستبدال الفعل الماضي في موضع الاسم.

ومن الجدير ذكره أنّ النبي صلى الله عليه وسلم بنى حكمه على شهادة المرأة التي شهدت على إرضاعها عقبة، وبنت أبي إهاب، وردّ نفي عقبة، ونفي آل أبي إهاب، وأمر بالمفارقة، وهذا يدلُّ على أنّ

النبي قد أخذ بالأحوط، بإعماله شهادة المرأة المرضع التي كانت تعي ما تقوم به بينما لا يعي الرضيع من يقوم بإرضاعه، كما يدلُّ أيضًا على تفاضل الشهادات؛ فليس كل شهادة يُؤخَذ بها.

9-: خاتمة:

توصلنا في نهاية هذا البحث إلى جملة من النتائج من أهمها:

- سُجِّل التحويل باستبدال التراكيب في موضع الاسم بدون واسطة في الخبر سواء كان خبرًا للمبتدأ أو للنواسخ، كما سُجل في الحال، والصفة، والمضاف إليه، والمفعول به الثاني؛ فأدى الاستبدال دلالات جديدة لم تكن موجودة في البنية الأصلية.
- فرض السياق الحالي للأحاديث النبوية حدوث استبدال التراكيب في موضع الاسم بدون واسطة؛ من أجل تحقيق دلالات زمانية محضة من نحو: المضي والانقطاع، والتحقق والثبوت، والتجدد والاستمرار، والاستقبال. وأهم السياقات هي: سياق العقائد مثل التوحيد، وسياق العبادات من نحو الفرائض، والجهاد الحرب، والتوبة والإنابة، وأعمال البّر وتعليم الدين، وسياق المعاملات مثل الطلاق، والبيع، وسياق الشمائل وصفات النبي وسير الصحابة.
- سجل التحويل باستبدال التراكيب في موضع الاسم بدون واسطة أثارًا وتوجيهاتٍ تخاطبية بين المتكلم والسامع وهي:
  - التأسي بهذه الأفعال من قبل السامع من نحو المداومة عليها، مثل الاستسقاء، وغيرها من الأمور، أو تجنب أفعال معينة من نحو عدم الاستتار من البول والنميمة... إلخ.
  - ترسيخ حقائق معينة في ذهن السامع من نحو: استمرارية المحبة الله ورسوله للمؤمن، تفاضل الشهادات، عدم قبولها كلها.
  - وجوب المداومة والاستمرار على الأفعال التي داوم عليها النبي صلى الله عليه وسلم.

هوامش:

1 التخاطب وظيفته الأساسية الإعلام والبيان المتبادل بين المتكلم والمخاطب، والمتكلم يكون واحدًا، ولا حصر لعدد المخاطبين، وللكلام معنى وفائدة وهما شيئان متغايران، فالمعنى هو دلالة الكلام، وأما الفائدة هي ما يستفيده المخاطب من الكلام الذي سمعه، وعليه لا علاقة بين ما يدل عليه الكلام من معنى وبين الفائدة التي يستفيدها المخاطب منه، وهذا جانب من دورة التخاطب بين المتكلم والمخاطب. عبد الرحمن الحاج صالح: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال، (2012)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية (الجزائر)، ص49/ 51/ 70.

2 عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، (2016)، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية (الجزائر)، ص164.

3 المرجع نفسه: ص164.

4 لم يطلق عبد الرحمن الحاج صالح في النظرية الخليلية مصطلح الاستبدال على هذه الظاهرة اللغوية، بل سمّاها تطويلًا، وأدخلها في التحويل بالزيادة، ولكنها في الحقيقة استبدال؛ لأنّ فيها إحلالا للتركيب في موضع الاسم؛ أي: استبدال جملة بعنصر لغوي، وهذا الإحلال على الرغم من كونه زيادة إلّا أنّه أقرب إلى مصطلح الاستبدال، كما أنه لا يوجد اتفاقٌ بين الباحثين على تحديد بعينه لظاهرة الاستبدال في العربية، لذلك فقد كان من المناسب إدراج هذه الظاهرة اللغوية ضمن مصطلح الاستبدال، إسوة بكثير من الباحثين المهتمين بالتحويل الذي عدوا هذه الظاهرة استبدالًا من نحو رابح بو معزة.

5 سيبويه: الكتاب، (1988)، مكتبة الخانجي (القاهرة)، ط2، 12/1.

6 أبو بكر محمد ابن السراج: الأصول في النحو، (د.ت)، مؤسسة الرسالة (بيروت)، 37/1.

7 عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، (1992)، مطبعة المدني (القاهرة)، ص174.

8 سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، 9،10/3.

9 علي بن عيسى الرماني: شرح كتاب سيبويه، (1998)، جامعة محمد بن سعود، تحقيق: سيف العريفي(الرياض)، 803/1.

10 عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، مرجع سابق، ص191.

11 محمد بن إسماعيل البخاري: الجامع الصحيح، (1422هـ)، دار طوق النجاة (بيروت– لبنان)، 92/9.

12 أحمد محمد القسطلاني: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (1423هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية (مصر)، 92/9.

13 محمد بن إسماعيل البخاري: الجامع الصحيح، مرجع سابق، 59/8.

14 المرجع نفسه: 123/2.

15 عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، مرجع سابق، ص190.

16 مسلم بن الحجاج النيسابوري: صحيح مسلم، (1991)، دار إحياء التراث العربي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت)، 2196/4.

17 محمد بن إسماعيل البخاري: الجامع الصحيح، مرجع سابق، 79/2.

18 جلال الدين السيوطي: تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، (1969)، المكتبة التجارية الكبرى (القاهرة)، 183/1.

19 محمد بن إسماعيل البخاري: الجامع الصحيح، مرجع سابق، 145/3.

20 بدر الدين حسن بن قاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، (1992)، دار الكتب العلمية (بيروت)، ص580.

21 محمد بن إسماعيل البخاري: الجامع الصحيح، مرجع سابق، 77/5.

22 سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، 148/2.

23 المبارك بن محمد ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، (1399هـ)، المكتبة العلمية (بيروت)، 255/4.

24 علي بن خلف ابن بطال: شرح صحيح البخاري، (2003)، مكتبة الرشد (الرياض)، 597/8.

25 محمد بن إسماعيل البخاري: الجامع الصحيح، مرجع سابق، 62/1.

26 سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، 151/3.

27 بدر الدين الزركشي: البرهان في علوم القرآن، (1957)، دار إحياء الكتب العربي (القاهرة)، 408/2.

28 محمد بن إسماعيل البخاري: الجامع الصحيح، مرجع سابق، 181/2.

29 المرجع نفسه، 83/9.

30 المرجع نفسه، 60/1.

31 فاضل السامرائي: معاني النحو، (2000)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (الأردن)، 212/1.

32 بدر الدين الزركشي: البرهان في علوم القرآن، مرجع سايق، 125/4.

33 محمد بن إسماعيل البخاري: الجامع الصحيح، مرجع سابق، 53/1.

34 المرجع نفسه: 19/1.

35 بدر الدين الزركشي: البرهان في علوم القرآن، مرجع سايق، 67/4.

36 محمد بن إسماعيل البخاري: الجامع الصحيح، مرجع سابق، 26/2.

37 المرجع نفسه: 2/4.

38 المرجع نفسه: 134/5.

39 المرجع نفسه: 148/2.

40 المرجع نفسه: 8/1.

41 المرجع نفسه: 79/1.

42 المرجع نفسه: 13/1.

43 المرجع نفسه: 169/3.

قائمة المراجع:

1-أحمد محمد القسطلاني: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (1423هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية (مصر)، 92/9.

2-بدر الدين الزركشي: البرهان في علوم القرآن، (1957)، دار إحياء الكتب العربي (القاهرة)، 408/2.

3-بدر الدين حسن بن قاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، (1992)، دار الكتب العلمية (بيروت)، ص580.

4-بكر محمد ابن السراج: الأصول في النحو، (د.ت)، مؤسسة الرسالة (بيروت)، 37/1.

5-جلال الدين السيوطي: تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، (1969)، المكتبة التجارية الكبرى (القاهرة)، 183/1.

6-سيبويه: الكتاب، (1988)، مكتبة الخانجي (القاهرة)، ط2، 12/1.

7-عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، (2016)، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية (الجزائر)، ص164.

8-عبد الرحمن الحاج صالح: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال، (2012)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية (الجزائر)، ص49/ 51/ 70.

9-عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، (1992)، مطبعة المدني (القاهرة)، ص174.

10-علي بن خلف ابن بطال: شرح صحيح البخاري، (2003)، مكتبة الرشد (الرياض)، 597/8.

11-علي بن عيسى الرماني: شرح كتاب سيبويه، (1998)، جامعة محمد بن سعود، تحقيق: سيف العريفي(الرياض)، 803/1.

12-فاضل السامرائي: معاني النحو، (2000)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (الأردن)، 212/1.

13-المبارك بن محمد ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، (1399هـ)، المكتبة العلمية (بيروت)، 255/4.

14-محمد بن إسماعيل البخاري: الجامع الصحيح، (1422هـ)، دار طوق النجاة (بيروت- لبنان)، 92/9.

15-أبو مسلم بن الحجاج النيسابوري: صحيح مسلم، (1991)، دار إحياء التراث العربي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت)، 2196/4.